



بين سياسة الاستبداد والإصلاح: كيف يمكن للقوى الخارجية أن تدعم السودان

بقلم جون برندرغاست

24 سبتمبر 2019

في ضوء هذه الفرصة المحدودة للتحول الحقيقي، يجب على الولايات المتحدة وغيرها من الدول دعم الحكومة الجديدة والمساعدة في معالجة قضية الفاسدين.

تحمل الأحداث الأخيرة الملحوظة في السودان والتي انتهت بتشكيل حكومة مدنية في وقت سابق من هذا الشهر أملاً حقيقياً لمستقبل البلاد. إلا أن هناك أيضاً سوابق مهمة تحذر من التسرع في الحكم على الأمور. فكما أطاح الربيع العربي بالطغاة الديكتاتوريين ممن استمروا في السلطة لسنوات طويلة، إلا أنه سرعان ما أفسح المجال للثورة المضادة وإعادة تأسيس شبكات الديكتاتوريات العنيفة السابقة.

يواجه السودان خلال الوقت الحالي تحديات مماثلة. فقد أجبرت الاحتجاجات الجماهيرية خلال شهر أبريل عمر البشير على التخلي عن منصبه بعد 30 عامًا قضاها في سدة الحكم، وأعقبها أشهر من المفاوضات بين القادة العسكريين والحركة الشعبية. وفي نهاية المطاف تم التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة خلال شهر أغسطس، أعقبه أداء الحكومة الجديدة اليمين الدستورية خلال الشهر التالي.

ومع ذلك، لا يزال شبح التجمع العسكري التجاري الذي دمر البلاد بشكل منفرد على مدى العقود الثلاثة الماضية من خلال نقشى الفساد، و حروب لا نهاية لها، وإدارة مالية مُدمرة. لقد نجح الجنرالات ممن كان لهم اليد العليا وممن تقلدوا المناصب جراء آلة النهب هذه في الاستيلاء على مؤسسات الدولة، واحتكار الكيانات التجارية في جميع قطاعات الاقتصاد، وإشعال حروب عنيفة و مروعة في جميع أنحاء البلاد. فقد بلغت أعداد القتلى في حرب النظام ضد شعبه الملايين من المواطنين سواءً كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويأتي في صدارة شبكة العنف هذه الفريق أول محمد حمدان دقلو. الملقب بـ "حميدتي"، حيث يتزأس قوات الدعم السريع شبه العسكرية، عضو في مجلس السيادة السوداني، وهو الهيئة الحاكمة التي تتألف من أفراد مدنيين وعسكريين التي سوف تشرف على عملية الانتقال. يخفي اسم قوات الدعم السريع المُبتدع إلى حد ما وظيفتها السابقة ألا وهي ميليشيات الجنجويد في دارفور، التي قادت موجات من هجمات حرق الأراضي، والتي شملت حرق القرى والاعتصام الجماعي والتطهير العرقي. خلال الأونة الأخيرة، أقدمت قوات الدعم السريع وغيرها من القوات على قتل و اغتصاب المئات من المتظاهرين السلميين.

يستخدم الفريق أول حميدتي قوات الدعم السريع كأداة للإرهاب لحماية الوضع الراهن ودوره الذي يجمع بين الهيمنة والتربح. فشبكة شركات الجنيد التابعة له هي إمبراطورية تجارية مزدهرة جراء الاستيلاء العنيف على عمليات التنقيب عن الذهب وتهريبه في دارفور. وخلال السنوات الأخيرة، حل الذهب محل النفط باعتباره أكثر الصادرات ربحاً في البلاد، مما جعله عاملاً أساسياً في دعمه. ويستفيد حميدتي أيضاً مالياً نظير نشر قوات الدعم السريع للقتال في اليمن وليبيا، حيث تدفع له الإمارات



العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بشكل مباشر.

وأحد الدروس العديدة المستفادة من الربيع العربي هو أن تغيير النظام الحاكم أو إصلاحه لا يعين بالضرورة تغيير النهج. فسقوط الطغاة لا يعني سقوط الحكم المستبد. وفي حال عدم مواجهة النظم الأساسية - التي تأتي في شكل الدول التي استولت عليها القوات العسكرية والتجارية المتحالفة بشكل كامل لغرض وحيد هو إثراء الذات - فلن يكون التغيير الحقيقي ممكناً.

حركة داخلية مدعومة من الخارج

يعرف الشعب السوداني هذه التحديات جيداً. ويمارس النشاط ضغوطاً من أجل إصلاح هيكلي وإحداث تغيير حقيقي للنظام. إلا أن فرصة النجاح ستكون سانحة أمام تلك الجهود في حال ما حظيت بدعم من الخارج. فإذا ما استمر المجتمع الدولي على ذات النهج مرة أخرى الذي يكتفي خلاله بالعبارات الرنانة، والمساعدة الأجنبية المستهدفة بشكل مبهم، والمساعدة التقنية، فيتعين عليهم توقع ذات النتائج التي شوهدت في مصر وغيرها.

كانت المرة الأخيرة التي وجه فيها العالم اهتماماً سياسياً جاداً تجاه السودان إبان بدء أسامة بن لادن عمله في الخرطوم في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، حيث استطاع أن يؤسس القاعدة ويمولها من خلال سلسلة من الشراكات التجارية مع ذات الشبكة التي لا تزال تسيطر على السودان إلى اليوم. ورداً على ذلك، قادت الولايات المتحدة إستراتيجية دولية للعزلة وفرضت عقوبات شاملة ووضعت السودان على قائمة الدول الراضية للإرهاب.

تم الاحتفاظ بأدوات السياسة الصارخة هذه منذ ذلك الحين، إلا أنه لم يتم تحديثها مطلقاً، حتى مع تطور سياسة العقوبات العالمية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر. ومع عدم إتاحة الفرصة الحالية للتحوّل في السودان منذ فترة طويلة، تكون هناك حاجة إلى سياسة حديثة تماماً من الولايات المتحدة وغيرها من أجل دعم الإصلاحيين ووجود عواقب وخيمة للمفسدين.

خلال الأشهر والسنوات القادمة، سيحاول الإصلاحيون - بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وبدعم من الحركات الاحتجاجية - الانفتاح على النظام للسماح بالمنافسة العادلة وضمن الشفافية المالية وتقليل الإنفاق العسكري والأمني. وستلقى هذه التغييرات حالة من المقاومة من جانب حميدتي وغيره من المستفيدين من النظام الحالي.

في ظل هذا الصراع حول الحكم الرشيد والذي من المحتمل أن يحدد مستقبل السودان، يجب على الولايات المتحدة وغيرها فرض ضغوط مالية على أولئك الذين يقوضون الطريق نحو الديمقراطية والسلام. وبدلاً من معاقبة مسؤول واحد في كل مرة، وهو أمر له تأثير ضئيل للغاية، يجب فرض العقوبات على شبكات الفاسدين، والتي يمكن أن تمتد إلى الشركات والميسرين التجاريين داخل وخارج السودان. كما يمكن أيضاً استهداف عمليات غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة من السودان عن طريق توجيه إشعار للبنوك في جميع أنحاء العالم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة العناية الواجبة من جانب المنظمين لوقف محاولات استنزاف الأصول المنهوبة.

وكحافز قوي، يتعين على الولايات المتحدة وغيرها أن توضح للحكومة الجديدة في الخرطوم أنه عندما يكون هناك دليل مبدئي على أن هناك إصلاحات حقيقية جارية، خاصة فيما يتعلق بالشفافية المالية وحل النزاعات المتعددة، سيتم رفع اسم السودان من قائمة الدول الراضية للإرهاب. ومن شأن هذا الأمر أن يزيد من إمكانات السودان في تخفيف عبء الديون الكبير، وهو أمر تتوق إليه الحكومة.

وللمرة الأولى منذ ثلاثة عقود، تتاح الفرصة أمام السودان من أجل أن ينعم بالسلام والديمقراطية. ولتحقيق آمال الملايين الذين انتفضوا بشكل سلمي مطالبين بالدعوة إلى التغيير، فإنه يجب مواجهة النظام الأساسي الذي يدعم الفساد ويحفز العنف والقمع



بشكل مباشر. وهذا هو ما تهدف إليه الحكومة المدنية الجديدة وحركة الاحتجاج الجماهيري، إلا أنه يتعين على الولايات المتحدة وغيرها دعم هذه الجهود والمساعدة في تفكيك آلة النهب التي تركت وراءها إرثاً من القتل و إنهيار اقتصادى ليس له أمثلة كثيرة حول العالم.

